

دول الخليج وإدارة أزمة كورونا



إعداد:

الدكتور أشرف كشك

مقدمة

على الرغم من أن دول الخليج تقع ضمن إقليم مضطرب ولديها خبرة ممتدة في إدارة الأزمات، فإن أزمة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم في بضع أسابيع مثلت تحدياً لدول الخليج بدرجة أكبر من غيرها، لثلاثة أسباب، أولاً: أنها دولٌ مجاورةٌ لإيران، التي كانت المصدر الرئيسي لانتشار هذا الفيروس في كافة دول الخليج، وثانياً: أن دول الخليج تضم عدداً كبيراً من الوافدين، بما يتجاوز 13 مليون عاملٍ من كافة دول العالم، وتشهد حركة سفرٍ يومية تتضمن انتقال ملايين البشر عبر مطاراتها، وثالثاً: كغيرها من الدول، كانت الأزمة مفاجئة وذات طابعٍ سريع، فضلاً عن كونها أزمةً ترتبط بقطاع الصحة، صحيحٌ أنها تطلبت تظافر جهود كافة أجهزة الدولة للعمل معاً، إلا أن العبء الأكبر قد وقع على عاتق القطاع الطبي ضمن آليات المواجهة.

ورغم ما سبق، فإذا نظرنا إلى أعداد المصابين، بل ونسبة الشفاء في دول الخليج مقارنةً بالدول الأخرى، نجد أن النسب لا تزال في مستوياتٍ متدنية، ما يعني أن دول الخليج قد استطاعت التعامل مع هذه الأزمة بجهودٍ احترافية ومتكاملة، حيث تتعدد طرق إدارة الأزمات، وباختصار هناك طرقٌ تقليدية مضمونها إنكار وجود الأزمة أو تفرغ الأزمة من مضمونها، وغيرها من الطرق الأخرى، بينما تتمثل الطرق الحديثة في تشكيل فرق لإدارة الأزمة، وهو ما يؤدي فيها التخطيط الاستراتيجي دوراً مهماً، وهو الأسلوب الذي انتهجته دول الخليج، ما يستدعي إلقاء الضوء عليه من خلال التقرير التالي:

أولاً: الإجراءات الاحترازية الخليجية المبكرة

بوجه عام، لا يمكن منع الأزمات والكوارث من أن تحدث، لكن المعيار الذي يميّز دولةً عن أخرى يتمثل في مسألة التوقيت، ليس لمنع الأزمة أو الكارثة وإنما الحد من أثارها التدميرية، لأن الأزمة لها ثلاث سمات هي: الطبيعة المفاجئة، وندرة المعلومات أو تضاربها، وضيق الوقت، وبالتالي يكون صانع القرار أمام خيارين: إما التعامل مع الأزمة واتخاذ قرارات حاسمة للحد من أثارها، أو فقدان عنصر الوقت، ومن ثمّ تتحول الأزمة إلى السيناريو الأسوأ وهو " الكارثة". فإزمة كورونا جسّدت عناصر الأزمة الثلاثة، فلم تكن لدى أي دولة في العالم معلومات كافية بشأن طبيعة هذا الفيروس، رغم الدور المهم الذي تلعبه أجهزة الاستخبارات في هذا الأمر. فعلى سبيل المثال، في نهاية عام 2002م الذي شهد ظهور فيروس سارس في الصين وانتشر في عدة دولٍ آنذاك، مؤدياً لوفاة 800 شخص، قدم جهاز الاستخبارات الخارجية الألماني تقريراً للحكومة الألمانية عن طبيعة ذلك الفيروس قبل إعلان الصين رسمياً عنه. وبشكل عام، اتخذت دول الخليج عدداً من الإجراءات الاحترازية، قد تكون معروفةً للبعض، منها تعطيل العمل بالمؤسسات التعليمية ومختلف مؤسسات الدولة، ولكن الأمر المهم أنها كانت إجراءاتٍ نوعيةً مضموناً وتوقيتاً، منها ما يلي:

- 1- إجلاء غالبية الرعايا الخليجيين في وقتٍ مبكّرٍ من الصين والدول الآسيوية، وإخضاعهم للحجر الصحي لمدة أربعة عشر يوماً للتأكد من خلوّهم من الفيروس، والأهم هو تطبيق القانون وتغليظ عقوبة من ينتهك الحجر الصحي، في حين اكتفت دولٌ أخرى بالفحص الطبي في المطار وعدم إخضاع الوافدين من الخارج للحجر. فقد قامت دول الخليج بتعقيم المطارات على مدار الساعة، ونشرت فرقاً طبية لفحص القادمين من الخارج بشكلٍ دقيق بواسطة أجهزة متقدمة، مثل الكاميرات الحرارية، بالإضافة إلى وقف تصاريح العمل الجديدة والتأشيرات عند الوصول، ومناشدة بعض الدول الخليجية مواطنيها عدم السفر إلى إيران وتايلاند وسنغافورة، وماليزيا وكوريا الجنوبية، وهي الدول التي انتقلت إليها العدوى بشكلٍ سريعٍ من الصين، كما اشترطت تحليلاً طبياً من بعض القادمين من الدول التي تفشّى فيها الفيروس تؤكد خلوّهم منه.
- 2- تعليق الأنشطة الثقافية والتعليمية والترفيهية في وقتٍ مبكر، وكذلك الرحلات الدولية في وقتٍ كانت الوباء قد بلغت مستوى الجائحة ليعمّ حوالي 134 دولة في العالم، في حين أن هناك دولٌ لم تقم بتلك الإجراءات سوى في النصف الثاني من شهر مارس، بعد تفاقم انتشار الفيروس عالمياً.
- 3- المواجهة الجماعية الخليجية المبكرة، ففي الثامن عشر من فبراير 2020م، عقد وزراء الصحة بدول الخليج اجتماعاً استثنائياً بمقر الأمانة العامة بالرياض، وتم الاتفاق على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية عام 2005م، فضلاً عن تطبيق تعليمات دليل الإجراءات الصحية الموحدة، الذي تم إقراره عام 2018م، في المنافذ الحدودية لدول المجلس، بالإضافة إلى تكليف اللجان المختصة بمتابعة

المستجدات حول الفيروس وتبادل المعلومات، هذا في الوقت الذي لم تظهر فيه آليةً جماعيةً أوروبية على سبيل المثال لمواجهة الفيروس، بدعوى أن مسألة الصحة تخصّ كل دولة وليست من سلطات الاتحاد كتكتلٍ إقليمي. أما حلف الناتو فلم تصدر عنه أي إجراءات سوى في الثاني من إبريل 2020م، حيث أعلن الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ أنه قد "تم تكليف القيادة العسكرية بتحديد القدرات والمعدات الفائضة في دول التحالف لمساعدة البلدان الأكثر تضرراً"، وذلك خلال مؤتمر عقده بواسطة الفيديو مع وزراء خارجية دول الحلف. على المستوى الدولي، لم تظهر جهودٌ دوليةٌ سوى في الثالث من إبريل 2020م، من خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى التضامن الدولي لمكافحة انتشار فيروس كورونا. مطالباً دول العالم بتبادل المعلومات والمعرفة العلمية فيما بينها، والتأكيد على ضرورة الالتزام بالتعاون الدولي لمقاومة الوباء.

ثانياً: الإجراءات الأمنية

كغيرها من دول العالم، اتخذت دول الخليج عدة إجراءات أمنية للحد من انتشار فيروس كورونا ومنها:

- 1- التعليمات التي أصدرتها وزارات الداخلية في دول الخليج بشأن التجمعات، وفرض حظر التجول في ساعاتٍ محددة، وذلك عبر المواقع الإلكترونية، وكانت تفصيلية وواضحة تماماً من حيث المطلوب من المواطنين والمقيمين خلال هذه الأزمة.
- 2- التدرّج في تطبيق إجراءات فرض الحظر، فلم تبدأ الأجهزة الأمنية بفرض حظرٍ بشكلٍ كامل، وإنما كان التدرّج وفقاً لتطوّر تفشّي الفيروس. فعلى سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية تم فرض حظر التجول في البداية خلال فترة زمنية من المساء وحتى الصباح، ثم تقديم موعد بدء سريان الحظر حسب الضرورة، وصولاً إلى فرضه طوال الوقت في بعض المدن والمناطق، وعزل المدن الأخرى وفقاً لما اقتضته الضرورة.
- 3- على الرغم من إعلان المؤسسات الأمنية في دول الخليج أن هناك عقوبات لمن ينتهك قرارات فرض الحظر، تتمثل في الغرامة أو الحبس، فإنه لم تكن هناك مخالفات كثيرة على غرار الدول الأخرى. ففي العراق على سبيل المثال، أشارت المصادر إلى أنه تم إلقاء القبض على 20 ألف مخالفٍ لقرار الحظر منذ بدء سريانه في مارس 2020م، ويمكن تفسير التزام مواطني دول الخليج بقرارات فرض الحظر بعدة عوامل، منها طبيعة النظم الخليجية التضامنية، التي يعد النسيج الاجتماعي الواحد أبرز ملامحها، بالإضافة إلى المستوى التعليمي والثقافي، وقناعة المواطن الخليجي بفكرة المسؤولية التضامنية، وحمية التلاحم خلال الأزمات، ومن ثم لم تضطر السلطات الأمنية في دول الخليج للجوء إلى أي إجراءاتٍ عنيفة، على غرار ما شهدته بعض دول العالم. ففي الفلبين على سبيل المثال، لم يكتف الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي باعتقال من ينتهك الحظر فحسب، بل قال أنه أعطى أوامره للشرطة والجيش بإطلاق النار على منتهكي الحظر، فضلاً عن مشاهد العنف من جانب قوات الأمن تجاه

منتهكي الحظر في بعض دول العالم، إلا أنه لوحظ إصدار بعض دول الخليج عقوباتٍ تفصيلية، ومن ذلك إصدار النائب العام في دولة الإمارات العربية المتحدة قراراً يتضمن عقوباتٍ على خمس عشرة مخالفة، منها مخالفة عدم ارتداء الكمامات الطبية في الأماكن المغلقة لأصحاب الأمراض المزمنة، والأشخاص الذين يعانون أعراض نزلات البرد والانفلونزا دون غيرهم، وعدم مراعاة مسافة التباعد الاجتماعي بين الأشخاص، وغيرها من العقوبات التي شملتها اللائحة.

4- وضع خططٍ للتعامل مع مخالفي الإقامة، ومن ذلك الإجراء الذي اتخذته دولة الكويت من خلال اتفاق لجنةٍ مشتركة مكونة من ثلاث وزارات، من بينها وزارة الداخلية وعشر جمعياتٍ خيرية، على تخصيص مدرستين في كل محافظةٍ لإيواء المقيمين الذين يخرقون حظر التجول، وتم تزويد هذه المدارس بأسرّةٍ ووجباتٍ غذائية، وذلك لحين بلوغ العدد 200 شخص من جنسية واحدة يتم إبعادهم عن البلاد.

5- تسهيل السلطات الأمنية عودة الراغبين من العمالة الوافدة إلى بلدانهم، وبعض الدول الخليجية أعلنت تحملها تكلفة عودة تلك العمالة.

وحول الإجراءات الأمنية يمكن إبداء ملاحظتين:

الأولى: أن كلاً من مملكة البحرين وسلطنة عمان لم تفرض حظر التجول، وإنما كانت هناك إجراءات صارمة لمواجهة تفشي الفيروس، ومنها على سبيل المثال قرار مملكة البحرين إغلاق المحال التجارية منذ السادس والعشرين من مارس وحتى التاسع من أبريل 2020م.

والثانية: لوحظ زيادة العبء الأمني على قوات الأمن في دول الخليج، ليس بسبب طبيعة الفيروس فحسب، بل لوجود عمالة وافدة من جنسياتٍ وثقافاتٍ مختلفة، وقد أعلن بعضها عن رغبتها في العودة إلى بلاده، الأمر الذي تطلب جهوداً أمنيةً كبيرة.

ثالثاً: دور الإعلام الخليجي تجاه أزمة كورونا

تعد مهمة الإعلام إبان الأزمات صعبةً للغاية، وقد زادت هذه الصعوبة خلال أزمة كورونا لعدة عوامل، منها تحدي تحقيق التوازن بين توكّي الدقة والموضوعية وتحقيق السبق الإعلامي، خاصةً وأن أنظار كافة دول العالم تتجه نحو وسائل الإعلام بحثاً عن كل ما هو جديد، بالإضافة إلى أن الإعلام التقليدي قد دخل في تنافسٍ محمودٍ مع وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن مهمة الإعلام في دحض الإشاعات التي كانت سبباً أساسياً في حالة التوتر في مجتمعاتٍ عديدة، كما أن تناول الإعلام لهذه القضية يتطلب البحث عن خبراء في كل المجالات؛ صحيح أن الأطباء كان لهم النصيب الأكبر من الحضور الإعلامي، إلا أن الحديث عن الأزمة يتطلب البحث عن خبراءٍ في إدارة الأزمات،

وكذلك في المجالات الاقتصادية والعسكرية، والأمنية والاجتماعية، بل والنفسية وغيرها من المجالات، فكيف تعامل الإعلام الخليجي مع هذه التحديات خلال أزمة كورونا؟ يمكن تحديد دور الإعلام الخليجي من خلال النقاط التالية:

1. قدرة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية على العمل باحترافية، من خلال الموضوعية دون تهوين أو تهويل، الأمر الذي عزّز من دور الإعلام الخليجي في ظل انتشار الإشاعات والتأويلات على وسائل التواصل الأخرى مثل "تويتير" و"إنستجرام" و"سناب شات"، و"يوتيوب" و"فيسبوك".

2. خلال الأزمات، دائماً ما يُلاحظ وجود حالة من الانقسام ما بين مؤيدٍ ومعارضٍ للإجراءات التي تتخذها الحكومات، ولكن بدا الأمر مغايراً خلال أزمة كورونا، فقد كانت وسائل الإعلام هي المرآة التي تعكس ما تقوم به الدولة من جهود، حيث أن المواطن لم يكن بحاجة إلى تحليلاتٍ وتأويلاتٍ بقدر حاجته إلى ملاذٍ معلوماتيٍّ آمنٍ حول ما تقوم به الدولة من إجراءاتٍ لمواجهة هذا الفيروس، وهو ما تمثّل في متابعة كل شعوب الخليج لوكالات الأنباء الرسمية، التي كانت في الصدارة، بل أن الأخبار الرسمية الصادرة عن هذه الوكالات كانت المادة الأساسية التي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي في دول الخليج، تجنّباً للإشاعات التي غالباً ما تروّج لأعدادٍ غير واقعية من المصابين، أو حول طبيعة الفيروس ذاته وطرق العدوى، فقد برزت مجدداً أهمية وسائل الإعلام التقليدية وخاصةً التلفزيون، مع بقاء ملايين الناس في منازلهم، وكذلك الصحافة الإلكترونية مع توقف بعض الدول عن طباعة الصحف الورقية، ولم يكن ذلك أمراً يخصّ دول الخليج فحسب فقد كشف استطلاعٌ للرأي أن نصف الشعب الأمريكي لا يزال يثق بدرجةٍ أقل في وسائل التواصل الاجتماعي.

3. في بعض الدول الخليجية التي لاتزال تصدر الصحف الورقية، لوحظ تصدّر الصفحات الأولى عناوينٌ بشأن الجهود الحكومية لمواجهة الفيروس، مما بعث برسائلٍ مُطمئِنَةٍ للمواطنين والمقيمين بشأن آليات المواجهة، وخاصةً ترؤس كبار المسؤولين للاجتماعات الخاصة بمتابعة مستجدات الوباء وآليات مواجهته.

4. غالباً ما كانت تُثار ضرورة وجود متحدثٍ رسميٍّ خلال الأزمات، إلا أنه لوحظ أن كافة مسؤولي دول الخليج على اختلاف درجاتهم قد قاموا بهذا الدور، بدءاً بالكلمات المختصرة للنُخب الحاكمة لبث الطمأنينة في نفوس الأفراد، ومروراً بمسؤولي وزارة الصحة الذين قاموا بعقد مؤتمراتٍ صحفيةٍ يوميةٍ لإيضاح آخر المستجدات، وانتهاءً بفرق إدارة الأزمات والتصريحات الجماعية التي قامت وسائل الإعلام بتغطيتها بشكلٍ مستمر، والتي انتهجت الشفافية وبث رسائل الطمأنينة حول قدرات دول الخليج على التعامل مع هذه الأزمة، خاصةً في ظل مشاهدٍ مأساويةٍ لدولٍ لديها نظامٌ صحيٌّ متطورٌ للغاية، بل لوحظ أن وسائل الإعلام في بعض دول الخليج قد حاولت بث رسائل بلغاتٍ مختلفة لدول العالم، ومنها مبادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بعنوان "أصواتٌ إماراتية بلغاتٍ عالمية".

5. وضعت بعض الدول قيوداً على حرية الإعلام خلال هذه الأزمة، ومنها إيران والصين وتركيا، والمجر وبيلاروسيا والهند. ففي الأخيرة، طلبت الحكومة أن تتحقق مسبقاً من كل ما يتم نشره حول الفيروس، فرفضت المحكمة العليا هذا الإجراء، إلا أن رئيس الوزراء ناريندرا مودي طلب من الصحفيين "محاربة التشاؤم والسلبية والشائعات"، ولكن

على العكس من ذلك، لم يتم فرض أي قيودٍ على الإعلام الخليجي في تغطيته لهذه الأزمة، فاستطاع أن يؤدي دوره في مناخٍ من الحرية والمسؤولية في آنٍ واحد.

رابعاً: دور العمل التطوعي تجاه أزمة كورونا

على الرغم من أهمية الدور المحوري لأجهزة الدولة الرسمية خلال مواجهة الأزمات، خاصةً إذا كانت هناك آلياتٍ مؤسسيةٍ معنيةٍ بمواجهة الأزمات قد تم تأسيسها مسبقاً، بالإضافة إلى امتلاك الدولة للموارد والأدوات اللازمة لمواجهة الأزمات، فإنه يبقى للمجتمع المدني والجهود التطوعية دورٌ مهم، وخاصةً كلما كانت الأزمة شاملة وحادة، ولقد شهدت دول الخليج جهوداً تطوعيةً ملموسةً خلال أزمة كورونا، الأمر الذي أسهم في الحد من تفشي الوباء كما حدث في دولٍ أخرى.

ففي المملكة العربية السعودية، أطلقت وزارة الصحة مبادرةً بعنوان "الممارس الصحي المستعد"، والتي استهدفت استقطاب المتطوعين الصحيين وتأهيلهم ليكونوا على استعداد، في حال الحاجة إليهم، وقد بلغ عدد المسجلين في تلك المبادرة أكثر من 78 ألف متطوعٍ ومتطوعة.

وفي مملكة البحرين، أعلن الفريق الوطني للتصدي للفيروس بمملكة البحرين عن فتح باب التطوع، مع تحديد المجالات التي يمكن المساهمة فيها، وهي الخدمات الطبية والإدارية، والدعم اللوجستي، وقد أشارت المصادر إلى أنه في أعقاب إطلاق هذه المبادرة، تقدم حوالي 12700 مواطناً ومواطنة للتطوع.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أطلقت مبادرة "مدينتك تناديك" للتطوع، لإتاحة الفرصة للتطوع لعدد من الأنشطة بهدف دعم الخدمات الصحية والخدمات المجتمعية، خاصةً لكبار السن، والمساهمة في مساعدة المجتمع لمواجهة انتشار هذا الفيروس، وقد قامت وزارة الصحة الإماراتية بتدريب نحو 535 متطوعاً لدعم المنظومة الطبية ضمن جهود مكافحة الفيروس.

أما في سلطنة عمان، فقد دعت اللجنة الوطنية للشباب إلى التطوع والمشاركة في جهود قطاع الإغاثة والإيواء.

وفي دولة الكويت، أعلنت وزارة الداخلية عن فتح باب التطوع بالإدارة العامة للدفاع المدني للتدريب على مواجهة حالات الطوارئ، وهي الدعوة التي لقيت استجابةً كبيرة من المواطنين، وقد بلغ عدد المنضمين 25000 متطوع.

وقد لا يتسع المجال لرصد كافة جهود التطوع خلال هذه الأزمة، المستمرة حتى كتابة هذا التقرير، إلا أن السؤال الذي قد يُثار هو: ما هي أهمية العمل التطوعي خلال هذه الأزمة؟

وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- 1- ترسيخ الانتماء الوطني وتنمية الإحساس بالمسؤولية. فعلى سبيل المثال، أكد عددٌ من الفتيات اللائي تطوَّعنَ للعمل في إحدى المستشفيات بالمملكة العربية السعودية أن هذه الروح التطوعية تعيد للذاكرة أجواء حرب الخليج الثانية عام 1991م، عندما كانت هناك حاجة لجهودٍ تطوعيةٍ لمواجهة آثار تلك الحرب، ومن ثمَّ فإنَّ التطوع يسهم في تنمية قيم العطاء والتلاحم بين أفراد المجتمع، والذي يبدو جلياً إبان الأزمة، فهو سلوكٌ حضاريٌّ وواجبٌ وطني.
- 2- إن الأزمات المفاجئة والحادة مثل أزمة كورونا، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الإنسان ذاته، تفوق في آثارها الحروب المدمرة، ما يعني الحاجة إلى كل الجهود المجتمعية للعمل جنباً إلى جنبٍ مع الجهود الحكومية والتكامل معها.
- 3- مع أهمية المبادرات الحكومية للتطوع، فإن نجاح تنفيذها في مختلف مناطق الدولة يعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على الجهود التطوعية الفرعية، حيث يكون أهل هذه المناطق على درايةٍ كبيرةٍ بمناطقهم، وبظروف الأفراد والأسر المحتاجين للجهود التطوعية.
- 4- في الأزمات الحادة مثل أزمة كورونا، والتي لا تقتصر متطلبات التصدي لها على الجانب الطبي فقط، تبقى الحاجة إلى كل الجهود التطوعية في كافة المجالات، ما يعني الحاجة إلى كل جهود أبناء المجتمع في كافة المجالات؛ الطبية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

خامساً: توظيف التكنولوجيا في مواجهة كورونا

قطعت دول الخليج شوطاً مهماً على صعيد الحكومة الإلكترونية، وهو الأمر الذي منحها ميزةً استراتيجية خلال مواجهة أزمة كورونا من خلال ما يلي:

1- آلية العمل عن بعد

ففي ظل حدة هذه الأزمة وما تتطلبه من ضرورة "التباعد الاجتماعي" كأحد المتطلبات الرئيسية لمواجهتها، اتخذت دول الخليج قرارات بالعمل عن بعد، حيث بدأت بعض الدول بدوام 50% من العمالة والبعض الآخر تدرج إلى أن وصل العمل المنزلي بنسبة 100%، ولقد أسهمت الحكومة الإلكترونية في انتظام كافة المؤسسات الخليجية في عملها دون تأثيرٍ على مسارات ونتائج تلك الأعمال، إذ تمت العديد من الاجتماعات عن بعد، سواءً داخل كل دولةٍ خليجية، أو فيما بين مسؤولي دول الخليج، بالإضافة إلى بدء المؤسسات التعليمية في دول الخليج، كالمدارس والجامعات

العامة والخاصة، بتقديم خدماتها للطلاب والدارسين عن بعد، ما يعني انتظام العملية التعليمية وعدم تأثرها من جراء هذه الأزمة.

2- توظيف التكنولوجيا في مواجهة الأزمة

وفي مملكة البحرين، تم تدشين تطبيق "مجتمع واعي"، والذي يتيح للجهاز المعنية متابعة حالات الحجر المنزلي، حيث أن التسجيل في التطبيق يُعد إلزامياً لهم من قبل وزارة الصحة، بينما يكون التسجيل اختيارياً للعموم. ويقوم التطبيق برصد الحالات المخالطة للحالات القائمة، وتنبيه المواطنين والمقيمين في حال اقترابهم أو مخالطتهم للحالات القائمة أو المشتبه فيها عبر رصد المواقع الجغرافية للحالات، وتنبيه المستخدم للقيام بالفحص الطبي في حال دعت الحاجة، إلى جانب العديد من المعلومات والإحصائيات والمستجدات المتعلقة بالفيروس محلياً وعالمياً، وذلك وفق ما أكدته محمد القائد، الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

وفي المملكة العربية السعودية، قامت وزارة الصحة بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ببحث أكثر من من ملياري رسالة نصية توعوية بشأن الفيروس، موجّهة لمختلف شرائح المجتمع من المواطنين والمقيمين بـ 24 لغة. تضمنت هذه الرسائل إرشادات توعوية حول كيفية الوقاية من الفيروس، وتم نشرها عبر الشاشات الإلكترونية في صالات المطارات، والقنوات الإذاعية والتلفزيونية، وإعلانات منصات التواصل الاجتماعي.

وفي سلطنة عمان، تم الإعلان عن منصة إلكترونية بهدف تقديم الاستشارات عن بعد للحالات غير الطارئة، من خلال تواجد المواطنين بالمنزل، بالتواصل مع عددٍ من الأطباء ذوي الخبرات المتميزة، بالإضافة إلى إطلاق وزارة الزراعة والثروة السمكية بالتعاون مع الصندوق العماني للتكنولوجيا موقع "بحار"، وهو عبارة عن منصة إلكترونية للمزايدة على الأسماك عن بُعد في سوق الجملة المركزي للأسماك، والمخصّص للتجار والشركات، ومن خلال هذا الموقع يمكن القيام بعملية التسويق الداخلي والخارجي، والربط مع أسواق الجملة وأسواق التجزئة، بما يضمن تقديم الخدمة بنجاح للمستهلك النهائي.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تمكن الأطباء في مدينة دبي من ابتكار تقنيةٍ بإمكانها فحص المصابين عن بعد، كما تم ابتكار منصة "الطبيب الافتراضي" لتقييم الكشف عن الحالات المصابة بالفيروس من خلال موقعها الإلكتروني، حيث يتم التواصل مع المواطنين والمقيمين مباشرةً، وفي حال ثبتت إصابة الشخص يقوم بالتواصل هاتفياً مع الوزارة لاتخاذ اللازم. كذلك استخدمت الطائرات بدون طيار لمتابعة إغلاق الشواطئ، وهي مزودة بكاميرات بإمكانها التصوير ليلاً ونهاراً، وبإمكانها بث تعليماتها للجمهور بعدة لغات، فضلاً عن إعلان الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث "وقاية" إطلاق منصة إلكترونية وطنية، بهدف تعزيز الوعي بالصحة وسلامة المجتمع، بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع، ودائرة الصحة بأبوظبي، وهيئة الصحة بدبي، وعدد من الجهات الصحية المعنية في الدولة.

أما في دولة الكويت، فقد تم استخدام الطائرات بدون طيار من أجل ضبط منتهكي قرارات الحظر وتنبيه الناس بضرورة عدم التجمّع، حيث لوحظ أن هذه الطائرات مزودة بأجهزة بإمكانها مخاطبة الناس بعدة لغات.

ولا شك أن توظيف دول الخليج للتكنولوجيا في مواجهة أزمة كورونا يعكس دالتين مهمتين، وهما:

الدلالة الأولى: أن دول الخليج التي أولت قضية التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية اهتماماً بالغاً، كما كان لامتلاك الأجهزة الحديثة من الهواتف النقالة وغيرها أثرٌ بالغٌ في إدارتها للأزمة، في حين أن دولاً أخرى واجهت مشكلاتٍ في عملية التعلم عن بعد، وكذلك تطبيق قرارات فرض الحظر من خلال التكنولوجيا الحديثة، في وقتٍ شددت فيه كافة دول العالم على ضرورة التباعد الاجتماعي كمتطلبٍ أساسيٍّ وإجراءٍ احترازيٍّ لمواجهة هذه الأزمة.

الدلالة الثانية: أن التكنولوجيا قد عززت من إمكانات دول الخليج، كونها دولاً صغيرة تواجه تحدياتٍ خلال الأزمات، إلا أن توظيف هذه التكنولوجيا قد منحها ميزةً استراتيجية، وخاصةً وأنها تضم جالياتٍ من كافة دول العالم، يتعين مخاطبتها بعدة لغات.

سادساً: الإجراءات الاقتصادية

تعددت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دول الخليج، ولكن سوف يتم التركيز على أبرز هذه الإجراءات، خاصةً تلك التي كان لها أثرٌ ملموسٌ في التخفيف من وطأة الأزمة على المواطنين والمقيمين معاً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

في مملكة البحرين: ووفقاً للتوجهات الملكية، فقد تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، ومنها دفع رواتب المواطنين البحرينيين بالقطاع الخاص من خلال صندوق التعطل للأشهر (أبريل ومايو ويونيو) من عام 2020م، وتكفل الحكومة بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات للأشهر ذاتها، فضلاً عن إعفاء المؤسسات التجارية من الرسوم البلدية للأشهر ذاتها، وغيرها من الإجراءات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى توجيهات جلالة الملك للعمل بنظام الدوام الجزئي والعمل من المنازل، فضلاً عن توجيهات جلالته بمساعدة الأسر المحتاجة المتضررة من الأزمة.

وفي المملكة العربية السعودية: ووفقاً لتوجهات خادم الحرمين الشريفين، فقد أعلنت الحكومة السعودية تحمل قيمة 60% من رواتب المواطنين في شركات القطاع الخاص التي تأثرت بوباء كورونا، حيث تم تخصيص 9 مليارات ريال لهذا الغرض، بالإضافة إلى إعلان وزارة المالية السعودية عن اتخاذ إجراءات اقتصادية بقيمة تزيد عن 120 مليار ريال، لتخفيف تداعيات تفشي فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية في المملكة.

وفي الإمارات العربية المتحدة: تم إقرار حزمة تحفيزية للاقتصاد بلغت 126 مليار درهم، وذلك لخفض كلفة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة، والتعجيل بتنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية الكبرى.

وفي الكويت: وافق مجلس الوزراء على مشروع قانونٍ لزيادة ميزانية الوزارات والحكومة بقيمة 500 مليون دينار للعام 2020-2021 لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، بالإضافة إلى إقرار حزمة دعمٍ اقتصادي استهدفت عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة، و المحافظة على الدعم اللازم للإبقاء على استقرار مستويات أسعار المواد الغذائية والطبية، وتأمين الحد الأدنى من الدخل للعمال المتضررة، ومساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

أما سلطنة عمان: فقد اتخذت عدة خطوات، منها توفير مخزونٍ احتياطيٍّ إضافيٍّ من السلع الغذائية الأساسية، وإتاحة المخازن المتوفرة لدى الجهات الحكومية للقطاع الخاص بدون مقابل للسلع الاستهلاكية والغذائية للأشهر الستة القادمة، وكذلك تخفيض رسوم الشحن الجوي على منتجات الأغذية والأدوية.

ودون الخوض في تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها دول الخليج على الصعيد الاقتصادي، فإنها تعكس دالتين:

الأولى: شملت تلك القرارات المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، ومنها ما يتعلق بالإعفاء من رسوم الإقامة أو تجديد التأشيرة وغيرها من رسوم الخدمات الأخرى، بل أن دول الخليج عندما أعلنت عن علاج المصابين بالفيروس مجاناً، أكدت على أن يشمل ذلك المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، وهو ما يجسد مفهوم دول الخليج لقضية حقوق الإنسان، حيث كانت أزمة كورونا كاشفةً للبعد الإنساني ضمن سياسة هذه الدول في تعاملها مع المقيمين على أراضيها، وهي قضيةٌ يتعيّن استثمار نتائجها مستقبلاً لمواجهة الحملات المغرضة للمنظمات الحقوقية الدولية.

والثانية: على الرغم من أن دول الخليج تعتمد بنسبة كبيرة على النفط كمصدرٍ رئيسيٍّ للدخل القومي، فإن انخفاض أسعار النفط إلى حوالي 22 دولاراً للبرميل، وهو ما لم يحدث خلال 18 عاماً، بما يعنيه ذلك من عجوزاتٍ كبيرةٍ في ميزانيات دول الخليج، لم يحلّ دون استمرار اهتمام الحكومات الخليجية بالمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء.